فجـــوة التنمية في دول جنوب المتوسط وتداعياتها على تصاعد الهجرة غير القانونية نحو أوروبا ـ دراسة تحليلية

د.عبد الســـــلام حميدة علي عطيوة*
كلية القانون والعلوم السياسية الزنتان، جامعة الزنتان ، ليبيا .
البريد الإلكتروني: a.atiwa@uoz.edu.ly
د.خالد سعد محمد كريم، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ، فرع الخمس
البريد الالكتروني: khaled.krayem@academy.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/10/27م تاريخ القبول 2026/1/10م

The Development Gap in Southern Mediterranean Countries and its Repercussions on the Rise of Illegal Migration to Europe – An Analytical Study

*Dr. Abdelsalam Hamida Ali Atiwa
Faculty of Law and Political Science, Zintan, University of Zintan, Libya
Email: a.atiwa@uoz.edu.ly
Dr. Khaled Saad Mohamed Karim, Libyan Academy for Graduate Studies, Al-Khums Branch
Email: khaled.krayem@academy.edu.ly

Abstract
This study aims to analyze the relationship between the multidimensional development gap in the countries of the Southern Mediterranean and the growing phenomenon of irregular migration toward Europe. The study is based on a central hypothesis that economic, social, political, security, and environmental imbalances prevailing in the Southern Mediterranean countries constitute major driving factors of migration, particularly in light of the limited effectiveness of security-based approaches adopted in managing the phenomenon. The study employs a descriptive-analytical methodology, complemented by an interpretive causal analysis, relying on data and international reports issued by United Nations and European organizations, as well as a critical review of relevant academic literature. The findings indicate that the widening development gap, along with the deterioration of governance and stability indicators, contributes directly and indirectly to strengthening the drivers of irregular migration. The study concludes that addressing this phenomenon in a sustainable manner requires

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

the adoption of comprehensive and cooperative development-oriented approaches that go beyond traditional security responses.
Keywords: Development gap, irregular migration, Southern Mediterranean, governance.

المُلخّـــــــــص :

يهدف هـذا البحث إلـى تحليـل العلاقـة بـين فجـوة التنميـة متعـددة الأبعـاد فـي دول جنوب البحـر المتوسـط، وبـين تصـاعد ظـاهرة الهجـرة غيـر القانونيـة نحـو أوروبـا. وينطلق البحث من فرضية محورية مفادهـا: أن الاخـتلالات الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية والأمنية والبيئية التـي تعـاني منهـا دول الجنـوب المتوسـطي تمثـل عوامـل دافعة رئيسة للهجرة، في ظل محدودية فاعلية المقاربات الأمنية المعتمدة فـي إدارتهـا، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانـب التحليلـي التفسـيري السـببي، مـن خـلال الاسـتناد إلـى بيانـات وتقـارير دوليـة صـادرة عـن منظمـات أمميـة وأوروبيـة، وتحليل الأدبيات العلمية ذات الصلة. وتوصل البحث في نهايتـه، إلـى أن اتسـاع فجـوة التنمية، وتردّي مؤشرات الحوكمة والاستقرار، يُسهمان بشكل مباشـــر وغير مباشـر في تعزيز دوافع الهجرة غير النظامية، وأن المعالجة المستدامة لهذه الظـاهرة تقتضـي تبني مقاربات تنموية شاملة وتعاونية تتجاوز المعالجات الأمنية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: فجوة التنمية، الهجرة غير القانونية، جنوب المتوسط، الحوكمة.

المقدمــة:

تُعدُّ ظاهرة الهجرة غير القانونية عبر البحر المتوسط من أبرز القضـايا الإقليميـة والدولية التي تفرض نفسـها بقـوة علـى أجنـدات البحـث الأكـاديمي وصـنع السياسـات العامة، نظرًا لما تنطوي عليه من أبعاد إنسانية وأمنيـة واقتصـادية وسياسـية متداخلـة. فقد شهدت العقود الأخيرة، ولا سيما منـذ مطلـع الألفيـة الثالثـة، تصـاعدًا ملحوظًـا فـي تدفقات الهجرة غير النظامية من دول جنوب البحر المتوسط نحـو الضـفة الأوروبيـة؛ الأمر الذي جعـل المتوسـط فضـاءً مركزيًـا لحركيـة بشـرية غيـر متكافئـة تعكـس فـي جوهرها اختلالات بنيوية عميقة بين ضفتيه.

وعلى الرغم من تشديد السياسات الأمنية والحدودية الأوروبية، وتكثيـف إجـراءات المراقبة البحرية، وإبرام اتفاقيات متعددة مع دول العبور والمنشأ، لا تزال الهجرة غير النظامية مستمرة، بـل وتتخـذ أشـكالًا ومسـارات أكثـر تعقيـدًا وخطـورة. ويطـرح هـذا الواقع تساؤلات جوهرية حـول مـدى نجاعـة المقاربـات المعتمـدة فـي إدارة الظـاهرة، وحول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استمرارها، بما يتجاوز التفسيرات التي تختزلها في كونها مجرد مسألة أمنية أو قانونية قابلة للضبط عبر الردع والتسييج.

في هذا السياق، تبرز فجوة التنمية بين دول جنوب البحر المتوسط ودول الشمال الأوروبي بوصفها أحد العوامل البنيوية المركزية التي تسهم في تشكيل بيئات طاردة للسكان، وبخاصة في ظل التفاوت الحاد في مستويات الدخل، وفرص العمل، وجودة الخدمات الأساسية، ومؤشرات التنمية البشرية، فضلًا عن ضعف الحوكمة وهشاشة الاستقرار السياسي والأمني في عدد من دول الجنوب المتوسطي. ولا تقتصر هذه الفجوة على بعدها الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية ومؤسسية وبيئية، تتفاعل فيما بينها لتوليد أشكال متعددة من الحرمان وعدم اليقين، بما يدفع فئات واسعة، ولا سيما الشباب، إلى اعتبار الهجرة خيارًا اضطراريًا أو أفقًا بديلًا لتحسين شروط العيش.

وتتعمق هذه الديناميات في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية، والتغيرات المناخية، والنزاعات المسلحة، وتراجع قدرة الدولة في بعض السياقات على القيام بوظائفها الأساسية في توفير الأمن الإنساني لمواطنيها. وفي ظل هذا المشهد المركّب، لم تعد الهجرة غير النظامية نتاج عامل واحد أو دافع أحادي، بل أصبحت نتيجة تفاعل معقد بين اختلالات تنموية مزمنة، وسياسات عامة غير فعّالة، وسياقات إقليمية ودولية متغيرة.

وبناء على ما سبق، سيحاول هذا البحث تحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية من منظور يتجاوز الطرح الأمني التقليدي، من خلال التركيز على فجوة التنمية متعددة الأبعاد بوصفها إطارًا تفسيريًا يسمح بفهم أعمق لدوافع الهجرة واستمرارها، وتحليل مظاهر فجوة التنمية في دول جنوب البحر المتوسط، من خلال تناول الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، والتحديات السياسية والمؤسسية، والعوامل الأمنية والبيئية، وبيان كيفية تفاعل هذه الأبعاد في إنتاج بيئات طاردة للهجرة. وفي المقابل، تتناول حدود فاعلية المقاربات السائدة في التعامل مع الظاهرة، ولا سيما المقاربة الأمنية الأوروبية، من حيث قدرتها على الحد من تدفقات الهجرة أو معالجة أسبابها الجذرية، مع إبراز الآثار العكسية المحتملة لهذه السياسات على المدى المتوسط والبعيد.

مشـــــكلة البحث وتساؤلاته :

تتمثل مشـــكلة الدراسة في استمرار تصاعد تدفقات الهجرة غير النظامية من دول جنوب البحر المتوسط نحو أوروبا، رغم تشديد السياسات الأمنية والحدودية، الأمر الذي يشير إلى وجود عوامل بنيوية أعمق لم تُعالج بشكل كافٍ. وتكمن هذه المشكلة في اتساع فجوة التنمية بين دول الجنوب والشمال المتوسطي، وما يترتب عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية تسهم في تعزيز دوافع الهجرة. ومن

هنا، تسعى الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين فجوة التنمية وتفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية، وبيان حدود المقاربات السائدة في التعامل معها، وبناء على ما سبق، فإن البحث سيقدم رؤية تحليلية من خلال معالجة التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس:

- إلى أي مدى يُسهم اتساع فجوة التنمية متعددة الأبعاد في دول جنوب البحر المتوسط في تفسير استمرار وتصاعد ظاهرة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، في ظل محدودية فاعلية السياسات الأمنية والحدودية المعتمدة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز مظاهر فجوة التنمية بين دول جنوب المتوسط ودول الضفة الشمالية للمتوسط؟
2. ما هي طبيعة العلاقة بين تفاقم تحديات التنمية في الجنوب المتوسطي واتساع ظاهرة الهجرة غير القانونية نحو أوروبا؟
3. هل يمكن للسياسات والبرامج التنموية المشتركة، أن تساهم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية بشكل أكثر استدامة من المداخل الأمنية التقليدية؟

أهـــداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق مجوعة من الأهداف، أهمها:

1. تحليل طبيعة العلاقة بين فجوة التنمية متعددة الأبعاد في دول جنوب البحر المتوسط واستمرار وتصاعد ظاهرة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا.
2. التعرف على طبيعة العلاقة السببية بين تحديات التنمية في الجنوب واتساع نطاق الهجرة غير القانونية.
3. توضيح كيفية تفاعل أبعاد فجوة التنمية المختلفة في إنتاج بيئات طاردة للسكان، ولا سيما فئة الشباب، ودورها في تشكيل قرار الهجرة.
4. تقييم فاعلية السياسات الحالية (الأمنية والتنموية) في التعامل مع الظاهرة.
5. محاول تقديم رؤى وتوصيات لصياغة سياسات تعاونية تنموية قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث كونه يتناول إحدى القضايا الإقليمية والدولية الراهنة ذات الأبعاد المتداخلة، والمتمثلة في ظاهرة الهجرة غير القانونية من دول جنوب البحر المتوسط نحو أوروبا، في سياق يتسم بتعقّد العوامل المحرّكة لها وتعدد المقاربات

المعتمدة في إدارتها؛ إذ يحاول البحث تجاوز التفسيرات التقليدية التي تحصر الظاهرة في بعدها الأمني أو القانوني، من خلال التركيز على فجوة التنمية بوصفها عاملًا بنيويًا مفسِّرًا يسهم في تشكيل دوافع الهجرة واستمرارها.

كما تنبع أهمية البحث من خلال إسهامه في تعميق الفهم النظري والتحليلي للعلاقة بين التنمية والهجرة، عبر توظيف مقاربات تفسيرية متعددة تسمح بإبراز الطابع المركّب للظاهرة، وربط السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في دول المنشأ بقرارات الهجرة الفردية والجماعية.

وعلى المستوى التطبيقي، يكتسب البحث أهميته من كونه يقدّم إطارًا تحليليًا يمكن أن يُفيد صانعي السياسات في دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي على حدّ سواء، من خلال الإشارة إلى ضرورة تبني مقاربات أكثر شمولًا تدمج بين البعد التنموي والبعد الأمني في إدارة الهجرة. إضافة إلى أن البحث سيعمل على سد العجز في الكثير من الدراسات السابقة؛ إذ يمكن لنتائج هذا البحث أن تشكّل مرجعًا للباحثين والمهتمين بقضايا الهجرة والتنمية في الفضاء المتوسطي، بما يسهم في إثراء الجانب الأكاديمي حول هذه الظاهرة وتعزيز حضوره في الأدبيات الإقليمية والدولية.

فرضية البحث:

سوف يعمد البحث للتحقق من صحة فرضية محورية مفادها:

أن هناك علاقة سببية قوية بين اتساع فجوة التنمية وتفاقم التحديات في دول جنوب المتوسط (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً) من جهة، وزيادة حجم وتيرة تدفقات الهجرة غير القانونية من هذه الدول نحو أوروبا من جهة أخرى. وأن معالجة هذه الفجوة عبر سياسات تنموية تعاونية شاملة ستكون أكثر فعالية في الحد من الهجرة غير القانونية على المدى المتوسط والطويل مقارنة بالتدابير الأمنية التقليدية وحدها.

منهجية البحث:

استدعت طبيعة البحث الاعتماد على المناهج العلمية الآتية:

أـ المنهج الوصفي التحليلي: لرصد وتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية (معدلات النمو، البطالة، الفقر، الحكم الرشيد) في عينة من دول الجنوب المتوسطي (مثل: المغرب، تونس، مصر، ليبيا)، وكذلك تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بحجم وتدفقات الهجرة غير القانونية نحو أوروبا (من مصادر مثل: المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فرونتكس).

بـ المنهج التحليلي السببي: لفهم طبيعة وآلية التأثير المتبادل بين متغيرات الدراسة المستقلة (تحديات التنمية) والمتغير التابع (الهجرة غير القانونية)، وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة والتقارير الدولية ذات الصلة.

حدود البحث:

أ- الحدود الزمانيـــة: يغطي البحث الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024م، وهي مرحلة شهدت تحولات سياسية واقتصادية وأمنية عميقة في دول جنوب البحر المتوسط، تزامنت مع تصاعد ملحوظ في تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، إلى جانب تشديد السياسات الأوروبية المعتمدة في إدارة الظاهرة. وقد تم اختيار هذه الفترة لكونها تمثل إطارًا زمنيًا مناسبًا لتحليل تطور فجوة التنمية متعددة الأبعاد وانعكاساتها على ديناميات الهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي.

ب ــ الحدود المكانيـة: يقتصر البحث مكانيًا على دول جنوب البحر المتوسط بوصفها مناطق منشأ رئيسة لتدفقات الهجرة غير النظامية، مع التركيز على السياق المتوسطي الجنوبي بصفته فضاءً جغرافيًا وتنمويًا مشتركًا، في مقابل دول الضفة الشمالية للمتوسط، ولا سيما الأوروبية منها، باعتبارها مناطق استقبال رئيسة لهذه التدفقات. ولا يسعى البحث إلى تحليل أوضاع كل دولة على حدة، بقدر ما ي
ركز على الإطار الإقليمي العام الذي يحكم العلاقة بين فجوة التنمية في الجنوب المتوسطي وتصاعد الهجرة غير النظامية نحو أوروبا.

المبحث الأول ــ فجوة التنمية والتحديات الهيكلية في دول الجنوب المتوسطـــي:

تشكل دول الجنوب المتوسطي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر) فضاءً جيو- اقتصادياً وسياسياً حيوياً، يتسم بتداخل معقد من الفرص والتحديات. ورغم الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتمتع بها بعض هذه الدول، إلا أنها لا تزال تعاني من فجوة تنموية عميقة مقارنة بنظيراتها في الشمال المتوسطي. تعكس هذه الفجوة اختلالات هيكلية مزمنة، تتجلى في ضعف الأداء الاقتصادي، والتفاوتات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور البيئي. يهدف هذا البحث إلى تحليل أبرز مظاهر هذه الفجوة والتحديات الهيكلية التي تواجهها دول المنطقة، وذلك من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتحديات السياسية والأمنية، والتحديات البيئية والمناخية.

المطلب الأول ـ التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية القلب النابض لأزمة التنمية في دول الجنوب المتوسطي، وتتمثل أبرز مظاهرها في:

1ـ ارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الوظيفية: تعاني المنطقة من أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة بين فئة الشباب (تحت 25 سنة) وحاملي الشهادات الجامعية، مما يشير إلى خلل هيكلي في سوق العمل وعدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات، مما يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي. ففي عام 2023، بلغ معدل البطالة بين الشباب في دول مثل تونس والجزائر والمغرب نحو 25% إلى 40% حسب المناطق والفئات (البنك الدولي، 2023). وتُعزى هذه الظاهرة إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، وضعف نمو القطاع الخاص الرسمي القادر على خلق فرص عمل لائقة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا، 2022).

2ـ استمرار معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي والجهوي: رغم بعض التقدم، لا تزال نسب الفقر متعددة الأبعاد خاصة في مجالات: (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة) مرتفعة، وتتفاقم الفوارق الجهوية والجذرية. وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP,2021/2022)، فإن عدم المساواة في الدخل والفرص يحد بشدة من فعالية النمو الاقتصادي في تحقيق الرخاء المشترك. كما أن الاقتصاد غير الرسمي الواسع يترك شريحة كبيرة من السكان دون حماية اجتماعية (منظمة العمل الدولية، 2019).

3ـ ضعف مؤشرات التنمية البشرية: ويعتبر ضعف التنمية البشرية في جنوب المتوسط (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر) يعكس اخفاقا مزمنا في تحويل الموارد الطبيعية، خاصة النفط والثروات المعدنية الاخرى التي يتم تصديرها خام، فلا يوجد رأس مال بشري ذو جودة عالية بسبب الذي تعانيه الأنظمة التعليمية من مشاكل الجودة والملاءمة لسوق العمل، مما يؤدي إلى خريجين غير مؤهلين لسوق العمل الحديث. إضافة إلى أن أنظمة الرعاية الصحية تعاني من نقص الموارد وعدم تكافؤ الخدمات والفرص، خاصة في المناطق النائية. هذا الوضع يقيد رأس المال البشري، الذي يُعتبر حجر الزاوية لأي تنمية حقيقية. كما تحتل معظم دول المنطقة مراتب متوسطة أو منخفضة في مؤشر التنمية البشرية (HDI). تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن التحديات تكمن في جودة التعليم، وضعف النظام الصحي، ونقص الاستثمار في الرأسمال البشري (UNDP, 2021). هذا الواقع يقيد القدرة على التحول نحو اقتصاد المعرفة والابتكار.

4ـ وجود عقبات تحقيق التنمية المستدامة: حيث تواجه الدول في جنوب المتوسط صعوبات في التحول نحو نموذج تنموي مستدام وشامل. بسبب ضعف جودة التعليم والصحة والخدمات، ونتيجة انظمة الحوكمة الهشة الاتي تفتقر للمسائل وتعظم الريع والامتيازات على حساب الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية ايضا، خاصة في دعم التعليم الجيد والابتكار وإقامة نظام يعتمد على العدالة الاجتماعية، وفي ذات السياق فإن الاقتصاد يعتمد في كثير من الأحيان على الموارد الطبيعية غير المتجددة (الهيدروكربونات) أو على قطاعات سياحية هشة بيئياً. كما أن ضعف البنية التحتية، ونقص التمويل المستدام، وعدم كفاءة السياسات الصناعية والزراعية، تعيق الانتقال إلى اقتصاد متنوع ومبتكر وصديق للبيئة.

وبناء على ما سبق، فإن عوائق التنمية المستدامة تبين بوضوح تصادم النمو الاقتصادي في كثير من هذه الدول بالاعتماد على قطاعات تقليدية (كالزراعة التقليدية أو المحروقات في بعضه، اضافة إلى الاقتصادات الريعية الغير منتجة)، وعدم تنويع الهياكل الإنتاجية، وضعف التكامل الإقليمي. اضافة إلى أن ضعف الحوكمة الاقتصادية وانتشار الفساد يُهدران الموارد ويقللان من جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجة (صندوق النقد الدولي، 2022).

وفي هذا الجانب، فإن تقارير البنك الدولي (2022) تشير إلى أن معدلات البطالة بين الشباب في دول مثل تونس ومصر تتجاوز 25%، وهي من أعلى النسب عالمياً (البنك الدولي، 2022).

كما يوضح تقرير التنمية البشرية العربي (2022) استمرار فجوة الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم بين شمال وجنوب المتوسط (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022).

المطلب الثانـــــي ـ التحديات السياسية والأمنية:

تشـــير دراسة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021) إلى أن عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات بعد الربيع العربي ساهما في خلق بيئة مواتية للهجرة غير القانونية.

كما يؤكد تقرير "مؤشر السلام العالمي" (2023) على أن دولاً مثل: (ليبيا واليمن وسوريا) تصنف من بين الأقل سلاماً في العالم، مما يدفع بسكانها إلى الهروب (معهد الاقتصاد والسلام، 2023).

كما تتفاعل التحديات السياسية والأمنية مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مشكلة حلقة مفرغة تعيق التنمية:

1. **هشاشة الاستقرار السياســـــي:** شـهدت عـدة دول فـي المنطقـة تحـولات سياسـية كبيرة إثر "الربيع العربي"، لكن مسارات التحول الديمقراطي بقيت هشة وغير مكتملة في كثير من الحالات. يتجلى ذلك في صعوبات الانتقـال الـديمقراطي، وانتكاسـات فـي بعـض البلـدان، أو اسـتمرار أنظمـة سياسـية تسـلطية (World Bank, 2021). هـذا الوضـع يخلـق بيئـة مـن عـدم اليقـين السياسـي الـذي يـنعكس سـلباً علـى الاسـتقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2. **ضـعف الحوكمـة ومشـاكل الفسـاد:** تعـاني مؤسسـات الدولـة فـي العديـد مـن دول الجنـوب المتوسـطي مـن ضـعف الفاعليـة، وانتشـار البيروقراطيـة والفسـاد، وعـدم الشفافية، وضعف المشاركة المجتمعية الفعلية. ويُظهر مؤشر مـدركات الفسـاد (CPI) الصـادر عـن منظمـة الشـفافية الدوليـة أن أغلـب دول المنطقـة تحتـل مراتـب متـأخرة (Transparency International, 2023). وهذا يقوض ثقة المـواطنين ويضـعف قدرة الدولة على تنفيذ السياسات التنموية.

3. **التحـديات الأمنيـة والنزاعـات:** تواجـه المنطقـة مجموعـة مـن التهديـدات الأمنيـة الداخليـة والخارجيـة المعقدة، تتـراوح بـين التهديـدات الإرهابيـة (خاصـة فـي منطقـة السـاحل)، وصـراعات داخليـة مسـلحة (كمـا فـي ليبيـا)، واحـتلال إسـرائيلي مسـتمر لفلسطين، وعدم اسـتقرار نـاجم عـن صـراعات بالوكالـة. هـذه النزاعـات تُـدمر البنـى التحتية، وتشرد السكان، وتستنزف الموارد الوطنية التي كان يمكـن توجيههـا للتنميـة، وتخلق بيئة طاردة للاسـتثمار (معهـد سـتوكهولم الـدولي لأبحـاث السـلام – SIPRI, 2022).

المطلب الثالث ـ التحديات البيئية والمناخية:

يحذّر تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيـر المنـاخ (IPCC, 2022) مـن أن منطقة المتوسط هي من أكثر المنـاطق تضـرراً مـن التغيـر المنـاخي، ممـا يهـدد سـبل العيش في الزراعة ويزيد من الهشاشة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022).

وتُعدُّ دول الجنوب المتوسطي من أكثر المناطق عرضـة لتـأثيرات التغيـر المنـاخي والضغوط البيئية، مما يهدد الأمن الغذائي والمائي والاستقرار الاجتماعي. وبناء علـى ذلك، فإنه من المؤكد أن تبرز التحديات التالية:

1. **النـدرة المائيـة والإجهـاد المائـي:** تقـع جميـع دول المنطقـة تحـت خـط الفقـر المـائي العالمي (أقل من 1000 م^3 للفرد سنوياً). يعود ذلك إلى المنـاخ الجـاف وشـبه الجـاف، والنمو السكاني، والإفراط في استغلال المـوارد المائيـة الجوفيـة، وسـوء إدارة الطلـب على المياه. وفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي، فإن أكثر من

60% من سكان المنطقة يعيشون في ظروف إجهاد مائي مرتفع (World & FAO Bank, 2020). ويؤدي تدهور نوعية المياه بسبب التلوث إلى تفاقم الأزمة.

2. **التصحر وتدهور الأراضي:** تشكل ظاهرة التصحر تهديداً كبيراً للأراضي الزراعية القليلة أصلاً. وتقدر الأمم المتحدة أن نسبة كبيرة من الأراضي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط معرضة للتصحر بسبب عوامل بشرية (الرعي الجائر، الاستغلال غير المستدام للأراضي) ومناخية (ارتفاع درجات الحرارة، تناقص التساقطات، تزايد موجات الجفاف) (UNCCD, 2022). هذا يؤدي إلى خسارة في الإنتاجية الزراعية، وزيادة الفقر الريفي، والهجرة من الريف إلى المدن.

3. **التأثيرات المتداخلة للتغير المناخي:** يتوقع أن تكون منطقة البحر المتوسط من "النقاط الساخنة" (Hotspots) للتغير المناخي، مع ارتفاع في الحرارة يفوق المتوسط العالمي، وتراجع في هطول الأمطار، وزيادة وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة (كالفيضانات المفاجئة). هذه التأثيرات تضرب قطاعات حيوية كالزراعة والسياحة (مصدر دخل رئيسي لبعض الدول)، وتزيد من المخاطر الصحية، وتفرض تكاليف باهظة للتكيف (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ – IPCC, 2022).

المبحث الثاني ـ تأثير فجوة التنمية على حدة واتساع تدفقات الهجرة غير القانونية

المطلب الأول: الهجرة كاستجابة للحرمان الاقتصادي والاجتماعي:

تُظهر بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2023) أن أكثر من 60% من المهاجرين غير النظاميين الذين تمت مقابلتهم ذكروا أن البحث عن عمل وتحسين الدخل كان الدافع الرئيسي لهم (المنظمة الدولية للهجرة، 2023).

تُعدُّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحرك الأساسي لقرار الهجرة، خاصة عندما تتصاعد الفجوة التنموية بين دول المنشأ ودول المقصد. ففي دول جنوب المتوسط، تشكل معدلات النمو الاقتصادي المتواضعة، وارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الشباب وحملة الشهادات، واتساع رقعة الفقر، بيئة خصبة لاتخاذ قرار الهجرة حتى لو كان عبر قنوات غير قانونية تنطوي على مخاطر كبيرة.

وتشير البيانات إلى أن معدلات البطالة في صفوف الشباب (15-24 سنة) في العديد من دول الجنوب تتجاوز 25%، كما هو الحال في تونس والمغرب، وتصل إلى مستويات أعلى في مناطق أخرى (البنك الدولي، 2022). هذا الواقع يخلق شعوراً بالإحباط ويقوض الثقة في قدرة الاقتصاد المحلي على توفير فرص عيش كريمة. وتؤكد دراسة (العيسوي، 2020) أن "الهجرة، بالنسبة للشباب العربي الجنوب

متوسطي، تحولت من خيار إلى ضرورة تحت وطأة غياب الأفق الاقتصادي والاجتماعي".

ويرتبط بهذا العامل الاقتصادي مباشرة الفقر والحرمان النسبي. فحتى لو كان الأفراد ليسوا تحت خط الفقر المدقع، فإن مقارنة أوضاعهم بما يرونه عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من مستوى معيشي في أوروبا يُشعِرهم بحرمان نسبي حاد. يصف (الغنوشي، 2019) هذه الظاهرة بأنها "نتاج لتصادم التوقعات العالية الناتجة عن العولمة مع الواقع المحلي المقيد"، مما يدفع لاعتبار الهجرة ملاذاً لتحقيق الذات وتجاوز حالة الجمود.

إضافة إلى ذلك، تُسهم ضعف الخدمات العامة كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وتردي مستوى الخدمات الاجتماعية، في تعميق الشعور (باليوتوبيا) المهاجرة او الهجرة إلى المدينة الفاضلة والمجتمع المثالي. فالشاب الذي يحصل على تعليم جامعي في ظل نظام تعليمي يعاني من مشاكل هيكلية، ثم يجد سوق العمل عاجزاً عن استيعاب مؤهلاته، يرى في الهجرة متنفساً وحيداً (منظمة العمل الدولية، 2021)، على الرغم أن دول شمال المتوسط مثل: فرنسا واسبانيا وإيطاليا والدول الاوروبية المجاورة لها مثل سويسرا والمانيا، تتمتع بنظام تعليمي موثوق وعالية الجودة، في حين أن دول جنوب المتوسط: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب تواجه تحديات كبيرة في انظمتها التعليمية بسبب التمويل وضعف الجودة والبنية التحتية والإدارة.

عليه، يمكن القول، بإن الهجرة غير القانونية هي، في هذا السياق، تعبير دراماتيكي عن الاحتجاج الصامت على فشل الأنموذج التنموي المحلي في تلبية الحد الأدنى من طموحات الأجيال الشابة، وتحولها إلى آلية غير نظامية للهروب من مصير محتوم من التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وضعف وهشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية، فهي لا تلبي الطموحات التي يسعى الشباب إلى تحقيقها والوصول إليها.

المطلب الثاني ـ الهجرة كلجوء من انهيار الأمن والاستقرار:

تشير مفوضية اللاجئين (UNHCR, 2023) إلى أن أكثر من ثلث الوافدين غير النظاميين إلى أوروبا هم من طالبي اللجوء القادمين من دول تشهد نزاعات، مثل سوريا وأفغانستان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023).

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية تدفع بالهجرة بشكل "طوعي" نسبيًا بحثًا عن حياة أفضل، فإن انهيار الأمن والاستقرار يحولها إلى هجرة "قسريّة" أو لجوء من أجل النجاة بالحياة نفسها. لقد شكلت التحولات السياسية العنيفة وما أعقبها من حروب أهلية وتفكك للدولة في بعض دول الجنوب، منذ ما عُرف بـ "الربيع العربي"، عاملاً

حاسماً في تضخيم تدفقات الهجرة غير القانونية، وأضفت عليها طابعاً إنسانياً ملحاً، وكانت التحولات السياسية التي حدثت في ليبيا على سبيل المثال، ادت إلى حروب أهلية وانتجت مؤسسات أمنية موازية لمؤسسات الدولة الامنية والعسكرية، وقد مارست التعذيب والقتل والإخفاء القسري، حيث يؤدي فرض اجهزة امنية موازية لأجهزة الدولة ، إلى تفاقم حالات اليأس وهروب الافراد والجماعات للبحث على فرص وحياة افضل واكثر امنا واستقرارا.

وفي (ليبيا وسوريا واليمن)، تحولت الأزمات السياسية إلى نزاعات مسلحة مستدامة أدت إلى تدمير البنى التحتية وتفكك النسيج الاجتماعي وانهيار مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسات الأمن والقضاء. أدى هذا الواقع إلى انتشار الفوضى وانعدام الأمن وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، مما دفع ملايين الأشخاص إلى الفرار من مناطق الصراع. تؤكد (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، 2020) أن "الصراعات المسلحة كانت المحرك الرئيسي لأزمة النزوح القسري في المنطقة، حيث أدت إلى أكبر موجة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية".

كما أن غياب الاستقرار السياسي وانتشار الفساد والاستبداد حتى في الدول غير المنكوبة بالحروب مباشرة، يخلق بيئة طاردة. فانعدام الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتصاعد القمع السياسي، وتردي الأوضاع الحقوقية، جميعها عوامل تُفقد المواطن الأمل في إمكانية الإصلاح من الداخل، وتجعله يرى في الهجرة طريقاً للخلاص الشخصي والعائلي من نظام سياسي خانق (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

ويترافق مع هذا، تصاعد نشاط الجماعات المسلحة والإرهابية في فراغ السلطة، كما في حالة ليبيا ومناطق الساحل الإفريقي. يخلق هذا تهديداً مباشراً للحياة اليومية للمدنيين، ويُجبر الكثيرين على الفرار خوفاً على حياتهم من العنف العشوائي أو التجنيد الإجباري أو الاختطاف. وبالتالي، فإن الهجرة في هذه الحالات تصبح مَخرجاً إجبارياً للنجاة، وليست مجرد بحث عن تحسين الوضع المعيشي (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2019).

المطلب الثالث ـ حدود النهج الأمني وفشل السياسات التقليدية في الاحتواء:

يخلص تحليل لـ "مركز السياسات الأوروبية" (2022) إلى أن سياسات التسييج وتعزيز الحدود أدت إلى زيادة خطورة المسارات وارتفاع أرباح مهربي البشر، دون أن تقلل من الرغبة في الهجرة بشكل جذري (EPC, 2022).

واتجهت السياسات الأوروبية، ولاسيما منذ مطلع الألفية، إلى اعتماد النهج الأمني كخيار أولي للتعامل مع تدفقات الهجرة غير القانونية القادمة من الجنوب. تجسد هذا النهج في مجموعة من الإجراءات مثل تعزيز عمليات المراقبة والتحكم في الحدود (مثل عمل وكالة فرونتكس)، وإبرام اتفاقيات لإعادة المهاجرين غير النظاميين مع دول المنشأ والعبور، وتقديم الدعم المالي والتقني لهذه الدول لتعزيز قدراتها على إدارة الحدود والتحكم في الهجرة. ومع ذلك، تشير التجربة إلى أن فاعلية هذا النهج وحده محدودة، بل قد يكون له آثار عكسية، أهمها:

أولاً- لم تؤد سياسات التصدي الأمني إلى وقف تدفقات الهجرة، بل ساهمت في تعقيد مساراتها وزيادة مخاطرها. فإغلاق المعابر التقليدية (كمعبر مضيق جبل طارق سابقاً) دفع الشبكات الإجرامية المنظمة إلى تطوير طرق أكثر خطورة وطولا، مثل طريق غرب إفريقيا إلى جزر الكناري، أو طريق شرق المتوسط. وهذا أدى، بحسب (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)، إلى ارتفاع عدد الوفيات في البحر المتوسط، ليصبح الأخطر في العالم بالنسبة للمهاجرين.

ثانياً- تُظهر الأبحاث أن السياسات الأمنية البحتة تتجاهل الجذور الهيكلية للهجرة المتمثلة في فجوة التنمية والاستقرار. إن زيادة صعوبة الهجرة غير النظامية، دون معالجة الأسباب التي تدفع الناس للمخاطرة بحياتهم، لا تقلل من الرغبة في الهجرة، بل تحبس الراغبين فيها في أوطانهم وسط ظروف معيشية وسياسية قد تزداد سوءاً، مما قد يزيد من حدة الاحتقان الداخلي (أبو زيد، 2022).

ثالثاً- تركز السياسات التقليدية على تعاون النخب الحاكمة في دول الجنوب، والتي قد تستخدم هذه القضية كورقة ضغط للحصول على مكاسب سياسية ومالية، دون بالضرورة العمل على معالجة جذرية للأسباب. كما أن بعض هذه الاتفاقيات، مثل اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تركيا (2016) أو التعاون مع حرس السواحل الليبي، تثير انتقادات حقوقية كبيرة بسبب انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية واحتمال تعرض المهاجرين للانتهاكات (هيومن رايتس ووتش، 2020).

إن النهج الأمني، رغم ضرورته الجزئية في إدارة الحدود ومكافحة شبكات التهريب، قد فشل في "احتواء" الظاهرة لأنه يعامل العرض (تدفقات المهاجرين) ويتجاهل الطلب (الدوافع العميقة للهجرة). ما يلزم هو الانتقال من سياسات "إدارة الأزمة" إلى سياسات "معالجة المسببات" عبر مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

الخاتمة والنتائج:

خلص هذا البحث إلى أن ظاهرة الهجرة غير القانونية من دول جنوب البحر المتوسط نحو أوروبا لا يمكن فهمها أو مقاربتها بمعزل عن السياقات البنيوية العميقة التي تفرزها فجوة التنمية متعددة الأبعاد بين ضفتي المتوسط، فقد أظهرت نتائج التحليل أن الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ضعف الحوكمة وتراجع الاستقرار السياسي والأمني، تشكل مجتمعة بيئة طاردة تعزز دوافع الهجرة، ولا سيما في صفوف فئة الشباب، بما يجعل الهجرة في كثير من الحالات خيارًا اضطراريًا.

وفي سياق ذلك، بيّن البحث أن المقاربات السائدة في إدارة الهجرة غير النظامية، وعلى رأسها المقاربة الأمنية والحدودية، تعاني من محدودية واضحة في قدرتها على الحد من الظاهرة أو معالجة أسبابها الجذرية؛ إذ غالبًا ما تقتصر آثارها على تغيير مسارات الهجرة أو زيادة كلفتها الإنسانية، دون أن تسهم في تقليص دوافعها البنيوية. كما أظهر التحليل البحثي أن تجاهل البعد التنموي في سياسات إدارة الهجرة يفضي إلى نتائج عكسية على المديين المتوسط والبعيد، سواء على مستوى دول المنشأ أو دول الاستقبال.

وفي ضوء ذلك، فإن المعالجة المستدامة لظاهرة الهجرة غير النظامية تقتضي تبني مقاربات شمولية تقوم على دمج البعد التنموي بالبعد الأمني، وتعزيز سياسات الحوكمة الرشيدة، وتحقيق تنمية أكثر عدالة وشمولًا في دول جنوب البحر المتوسط، بما يسهم في تقليص الفجوة التنموية وتحسين شروط العيش. كما أن لأهمية التعاون الإقليمي والمتوسطي القائم على المسؤولية المشتركة، بدل الاعتماد على سياسات أحادية تفتقر إلى الرؤية بعيدة المد دور كبير في معالجة ظاهرة الهجرة غير القانونية.

لذا، فإن معالجة هذه الفجوة تتطلب نهجاً شاملاً ومتكاملاً، لا يقتصر على الإصلاحات الاقتصادية الجزئية، بل يشمل إعادة بناء العقد الاجتماعي والتحول العاجل نحو اقتصاد أخضر وشامل قادر على خلق فرص العمل، وتبني سياسات تكيفية ذكية لمواجهة التهديدات المناخية.

ومن خلال العرض السابق، يمكن الإشارة إلى أن هناك مجموعة نتائج يجب التطرق لها، كان أبرزها:

1ـ أظهر البحث أن فجوة التنمية متعددة الأبعاد بين دول جنوب البحر المتوسط ودول الشمال تمثل إطارًا تفسيريًا أساسيًا لفهم استمرار ظاهرة الهجرة غير النظامية، لما تنطوي عليه من اختلالات هيكلية تمس مستويات الدخل، وفرص العمل، وجودة الخدمات، والتنمية البشرية.

2- بيّن البحث أن العوامل الاقتصادية، ولا سيما البطالة وضعف الفرص الاقتصادية، تشكل أحد أبرز الدوافع للهجرة غير النظامية، غير أنها لا تعمل بمعزل عن عوامل اجتماعية وسياسية وأمنية أخرى، بل تتفاعل معها في سياق بنيوي مركّب.

3- إن ضعف الحوكمة وتراجع الاستقرار السياسي والمؤسسي في عدد من دول جنوب البحر المتوسط يسهمان في تعزيز بيئات عدم اليقين، بما يدفع الأفراد، خاصة فئة الشباب، إلى البحث عن بدائل خارج أوطانهم.

4- إن الهجرة غير النظامية لا يمكن تفسيرها بعامل أحادي، بل تمثل نتاجًا لتفاعل متشابك بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، الأمر الذي يحدّ من جدوى التفسيرات التبسيطية أو الاختزالية.

5- محدودية فاعلية المقاربات الأمنية والحدودية المعتمدة في إدارة الهجرة غير النظامية، إذ تركز هذه المقاربات على ضبط التدفقات دون معالجة الأسباب البنيوية العميقة المرتبطة بالتنمية والحوكمة.

6- تجاهل البعد التنموي في سياسات إدارة الهجرة يسهم في إعادة إنتاج الظاهرة بأشكال ومسارات جديدة، بدل الحد منها بصورة مستدامة.

7- إن النهج الأمني البحت الذي تتبناه السياسة الأوروبية السائدة، رغم كونه يحقق نتائج آنية في خفض بعض الأرقام، إلا أنه فشل في معالجة الجذور ودفع المهاجرين إلى مسارات أكثر خطورة وزاد من معاناتهم.

8- أكّد البحث أن المعالجة طويلة الأمد لظاهرة الهجرة غير النظامية تظل مرتبطة بتبني مقاربات شمولية وتعاونية، تقوم على تقليص فجوة التنمية وتعزيز مسارات التنمية المستدامة والاستقرار المؤسسي في دول جنوب البحر المتوسط.

التوصيات:

1- اعتماد مقاربة شمولية في إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية تقوم على دمج البعد التنموي بالبعد الأمني، بما يضمن معالجة الأسباب البنيوية المرتبطة بفجوة التنمية، وعدم الاكتفاء بالإجراءات الردعية قصيرة الأمد.

2- تعزيز سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب البحر المتوسط، ولا سيما تلك الموجهة إلى فئة الشباب، من خلال دعم فرص التشغيل، وتحسين جودة التعليم والتكوين المهني، بما يسهم في تقليص دوافع الهجرة غير النظامية.

3- دعم مسارات الحوكمة الرشيدة وتعزيز فعالية المؤسسات العامة في دول المنشأ، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي والمؤسسي وتحسين الثقة بين الدولة والمجتمع.

4- إعادة توجيه الشراكات الأورو– متوسطية نحو مقاربات تنموية تعاونية أكثر توازنًا، تقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة، وتراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب البحر المتوسط.

5- إدماج البعد الإنساني والحقوقي في سياسات إدارة الهجرة، بما يضمن حماية حقوق المهاجرين والحد من المخاطر الإنسانية المرتبطة بالهجرة غير النظامية، دون المساس بالاعتبارات السيادية للدول.

6- تشجيع البحث العلمي والتعاون الأكاديمي في مجال العلاقة بين التنمية والهجرة، من خلال دعم الدراسات المقارنة وتبادل البيانات والخبرات، بما يسهم في تطوير سياسات قائمة على المعرفة العلمية الرصينة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــع

أولاً: الكتب:

1-العيسوي، محمود. (2020). الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية: الأسباب والتحديات. سلسلة كتب دورية، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية.

2-الغنوشي، راشد. (2019). الهجرة والحرمان النسبي: الشباب العربي والبحث عن اليوتوبيا الضائعة. في كتاب: الهجرة العربية: وقائع وآفاق، تونس: دار التنوير.

3-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2018). تقرير الحالة العربية: الانفجار الديمغرافي والأزمات الاقتصادية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث.

4-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). تأثير التحولات السياسية على الهجرة في المنطقة العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث.

5-المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. (2019). التداعيات الأمنية للنزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الهجرة. لندن.

ثانياً: المجلات العلمية:

1-أبو زيد، فاروق. (2022). سياسات الهجرة الأوروبية تجاه الجنوب: الأمن مقابل التنمية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 516.

2-غالم، أحمد. (2018). "الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي إلى أوروبا: الأسباب والآثار". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 476.

3-محمد، سمر. (2020). "الحوكمة والهجرة غير القانونية: حالة دول الربيع العربي". مجلة السياسات العامة، جامعة القاهرة، مجلد 4، العدد 2.

ثالثاً: التقارير:

1-البنك الدولي. (2022). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن.

2-البنك الدولي. (2022). تقرير عن التنمية في العالم: الهجرة والتنمية. واشنطن.
3-البنك الدولي. (2023). تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021) .(UNDP). تقرير التنمية البشرية 2022/2021. نيويورك: الأمم المتحدة.
5-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022). التقرير السنوي حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.
6-المنظمة الدولية للهجرة (2023) .(IOM). تقرير الهجرة العالمية: البيانات الرئيسية. جنيف.
7-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2021). تقرير الرحلة اليائسة: المهاجرون واللاجئون الذين يموتون على الطرق البرية والبحرية إلى أوروبا.
8-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023) .(UNHCR). التقرير الإحصائي السنوي: حركات اللاجئين وطالبي اللجوء. جنيف.
9-الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2022) .(IPCC). تقرير التقييم السادس – مجموعة العمل الثانية: التأثيرات والتكيف والتعرض. جنيف: الأمم المتحدة.
10-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية البشرية العربي: نحو تعافي للجميع. نيويورك.
11-صندوق النقد الدولي. (2022). توقعات الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.
12-منظمة العمل الدولية. (2019). العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. جنيف: منظمة العمل الدولية.
13-منظمة العمل الدولية. (2021). تقرير عالمي حول العمالة والتوقعات الاجتماعية للشباب. جنيف.
14-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2020). النزوح القسري في المنطقة العربية: تحديات التنمية المستدامة. بيروت.
14-هيومن رايتس ووتش. (2020). "مثل الموت أفضل": انتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين محتجزين في ليبيا. نيويورك.

المراجع الأجنبية:

1. European Policy Centre (EPC). (2022). The limits of border externalisation: EU migration policy in the Mediterranean.
2. Institute for Economics & Peace (IEP). (2023). Global Peace Index 2023.
3. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2022). Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability.